



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

**الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)**

**مجلس النواب - الاثنين 30 ربيع الثاني 1440 (07 يناير
2019)**

**جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني**

السؤال الفردي رقم 2

" أية سياسة حكومية لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين "

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه
أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جوابا على سؤالكم المتعلق بسياسة الحكومة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، أود التأكيد على أن هذا الموضوع يوجد دوما في صلب اهتمام الحكومة لارتباطه بالمعيش اليومي للأسر المغربية، من خلال سياستها الاجتماعية الرامية إلى تحسين مستوى عيش المواطنين والرفع من قدرتهم الشرائية.

ومن أهم التدابير المتخذة في هذا المجال ما يلي:

✓ مواصلة دعم المواد الأساسية: فبالموازاة مع إصلاح نظام المقاصة، بوصفه إصلاحا هيكليا، تواصل الحكومة تخصيص اعتمادات مهمة لدعم اسعار المواد الاستهلاكية من الغاز بوطان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، وذلك حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، حيث بلغت الاعتمادات المرصودة لصندوق المقاصة برسم ميزانية سنة 2019 ما مجموعه 17,6 مليار درهم؛

✓ دعم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في شهر شتنبر الماضي. حيث ستستفيد هذه المرحلة (2019-2023) من غلاف مالي قدره 18 مليار درهم ستخصص لتمويل أربعة برامج هامة (برنامج تدارك الخصائص المسجل على مستوى البنيات التحتية، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، برنامج تحسين الدخل، والإدماج الاقتصادي للشباب، وبرنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة).

✓ مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "راميد"، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمستفيدين في هذا النظام إلى 7,4 مليون مستفيد(ة) إلى حدود متم يناير 2018 (ما يمثل 3,18 مليون أسرة). (1,6 مليار درهم برسم ميزانية 2019)؛

✓ مواصلة دعم برنامج "تيسير" لمحاربة الهدر المدرسي، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج حوالي 448 000 أسرة خلال الموسم

الدراسي الحالي (2018-2019)، وسيتم العمل على تطوير هذا البرنامج وتعميمه من خلال مراجعة آلية الاستهداف. وقد تم رصد مبلغ 2,17 مليار درهم لهذا البرنامج في ميزانية 2019، أي بزيادة 1,5 مليار درهم عن السنة الماضية؛

✓ توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية، حيث سيبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات خلال الموسم الدراسي الحالي ما يناهز 1,443 مليون تلميذ، أي بزيادة 80.500 تلميذ، بكلفة إجمالية تناهز 1,47 مليار درهم خلال سنة 2019؛

✓ مواصلة دعم المبادرة الملكية مليون محفظة، والتي خصص لها غلاف مالي يقدر ب 250 مليون درهم برسم ميزانية 2019؛

✓ توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي، حيث سيصل عدد الممنوحين برسم الموسم الجامعي الحالي إلى 366.000 طالب ممنوح، أي بزيادة حوالي 10 % مقارنة بالسنة الماضية. وستشمل هذه المنحة لأول مرة، قطاع التكوين المهني، مما سيمكن حوالي 70 ألف متدرب من حاملي شهادة البكالوريا من المنحة (خصص للمنح 1,8 مليار درهم برسم ميزانية 2019).

✓ رفع عدد المستفيدات من الدعم المباشر للأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى إلى أزيد من 87 984 أرملة، أي ما يمثل 155 000 يتيم(ة)، إلى حدود أكتوبر 2018؛

✓ توسيع لائحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي عبر إدراج فئات جديدة من المستفيدين. وقد بلغ عدد النساء المستفيدات من الصندوق المذكور إلى غاية متم شهر غشت 2018، ما مجموعه 21 830 مستفيدة، بغلاف مالي إجمالي قدره 220,74 مليون درهم. وقد خصص اعتماد مالي قدره 160 مليون درهم لهذا الصندوق برسم ميزانية 2019؛

✓ تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي بلغ عدد المستفيدين منه من انطلاقه سنة 2015 ما مجموعه 38 000 شخص. وسيتم مراجعة هذا النظام بهدف تبسيطه وتوسيع دائرة المستفيدين منه؛

✓ مواصلة تفعيل السياسة الدوائية الوطنية الرامية إلى مواصلة خفض أثمان الأدوية قصد تمكين المواطنين من الولوج للأدوية والمواد الصحية

بأئمنة ملائمة. وقد هم هذا التخفيض، على الخصوص، الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة، كأمرض الضغط الدم والسكري وبعض الأمراض التعفنية وأمراض الجهاز الهضمي، إضافة إلى بعض أنواع السرطانات. وقد شمل هذا التخفيض أكثر من 3.600 دواء ومستلزم طبي.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.